الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة — مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/38/296
S/15866
12 July 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٤١ من القائمة الأولية *
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثامنة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٣ موجهة
الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٣ موجهة اليكم من السيد نايل اتالاى ، ممثل دولة قبرص الاتحادية التركية .

وسأغدو ممتنا فيما لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٤١ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أونور جوكشي
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/38/50/Rev.1 .

المرفـق

رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٣ موجهـة الى
الأمين العام من السيد نايل اتـالاى

أتشرف بأن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ موجهة الى سعادتكم من سعادة الدكتور كنان اتاكول ، وزير الخارجية والدفاع لدولة قبرص الاتحادية التركية .

وسأغدو ممتنا فيما لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البند ٤١ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نايل أتـالاى
ممثل دولة قبرص الاتحادية التركية

تذييـــل

رسالة مؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ موجهة الـــى
الأمين العام من السيد كنان اتاكول

أتشرف بأن أشير الى رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ موجهة اليكم من السيـــد كونستانتين موسيوتاس ، " الممثل الدائم " المزعوم للادارة القبرصية اليونانية لدى الأمم المتحـدة ، عممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن A/38/284-S/15842 في ٢٤ حزيـران/ يونيه ١٩٨٣ ، وتتعلق بقرار اتخذته الجمعية التشريعية لدولة قبرص الاتحادية التركيـة فـي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، يؤكد من جديد حق شعب قبرص التركي غير القابل للتصرف في تقريـر مصيره .

وأود أن أوضح في البداية أن السيد موسيوتاس لا يمثل ، ولا يمكن أن يمثل ، جمهوريـة قبرص ككل ، لانه ليس لديه حق أو سلطة أو اختصاص قانوني أو أدبي في أن يمثل الشعب القبرصـي التركي ، الذي هو أحد الشريكين المؤسسين الشرعيين لجمهورية قبرص ذات القوميتين . ولذلك فان رسالته المذكورة أعلاه لا تهم أو تلزم على أي نحو كان الشعب القبرصي التركي ، الذي له حقـوق متساوية في الاستقلال والسيادة في الجمهورية ذات القوميتين ، بفضل مركزه هذا كأحد الشريكيـن المؤسسين .

وأود أن أشير في هذه المناسبة الى أن الشعب القبرصي التركي يدين بالولاء لحكومـة قبرص " الشرعية " لا لسواها ، ولكي تكون أي حكومة في قبرص حكومة شرعية لابد أن تشترك فيهـا الطائفتان . ونظرا لأن العنصر القبرصي التركي من حكومة قبرص الشرعية ، قد أخرج عنـوة مـن الحكومة المذكورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، ولم يرد له منذ ذلك الحين حقه في الاشـتراك في حكومة مشاركة فانه لا يمكن لأحد ، أو ينبغي له ، أن يفترض أن شعب قبرص التركي يدين بالولاء ، على أي نحو ، للجناح القبرصي اليوناني من تلك الحكومة . وتثبت وثائق الأمم المتحدة منـذ بدايـة عام ١٩٦٤ بما لا يدع مجالا للشك ، أن المؤسس الشريك القبرصي التركي لسيادة واستقلال قبـرص لم ينحن قط لادعاء كرسي الحكم غير الشرعيين من القبارصة اليونانيين . وان ارادتهم لم تنفذ قـط على القبارصة الاتراك أو في المناطق التركية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ .

وان كون الجناح القبرصي اليوناني للجمهورية قد تمكن من أن ينتحل لنفسه صفة " حكومـة قبرص " باغتصاب واستغلال جميع مرافق الدولة ، ليس ملزما بأي شكل للشعب القبرصي التركي الـذي لم يقبل قط سلطة الادارة القبرصية اليونانية غير الشرعية ومن ثم لا يدين لها بالولاء .

../..

ان المزاعم التي ترد في رسالة السيد موسيوتاس المذكورة أعلاه والتي تؤكد أن القبارصة الأتراك ليسوا الا " جماعة اثنية " داخل أمة ، ومن ثم ليس لهم الحق في تقرير المصير ، وان هذا الحق يتمتع به فقط القبارصة اليونانيون بوصفهم " شعب قبرص " انما هي امتهان لمبدأ المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير المصير ، المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة ، وتتعارض مع جميع الحقائق السياسية والقانونية والدولية التي تمخضت عن مولد جمهورية قبرص ذات القوميتين وعن عملية المفاوضات بين الطائفتين والتي تقضي باعادة انشاء الجمهورية القائمة على المشاركة . وقد قبل الشعب القبرصي التركي ذلك التحدى الأشد استفزازا لحقوقه الأساسية بالسخط . فهذا العرض الزائف للحقائق والواقع والوضع القانوني في قبرص يهدم الأساس الذى قام عليه اتفاق القمة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ في صميمه ، كما يهدم جهود سعادتكم في مجال مساعدة الشعبين على ايجاد حل للمشكلة القبرصية في اطار اتفاقي القمة هذين .

وانني أوجه اهتمام سعادتكم الى السياسة المبينة أعلاه التي تتبعها الادارة القبرصية اليونانية ، والتي تعكسها رسالة السيد موسيوتاس ، حتى يمكن ايجاد سبيل لمنع عرض مشكلة قبرص على هذا " الضوء اليوناني " الزائف تماما . وأود أن أؤكد من جديد أن الشعب القبرصي التركي ، بصفته أحد الشعبين المتساويين في قبرص ، والذى له الحق في أن يدير شؤونه بنفسه فوق أرضه في ظل نظام حر ودي مقراطي ، قد عقد العزم على أن يحمي وجوده وهويته الوطنية والثقافية والحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها جميع البشر على قدم المساواة بحكم مولدهم .

ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٢٥٣ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ قد أضر ضررا بالغا بالعدالة بمحاولته الفصل في قضية ثنائية دون سماع الجانب القبرصي التركي ، وبذلك شجع الزعماء القبارصة اليونانيين على مهاجمتنا من جديد برسائل مثل الرسالة قيد الاستعراض . وينبغي التأكيد على أن هذه القرارات ليس لها قيمة أدبية أو عملية .

وفي ضوء هذا القرار الضار غير المعقول والمتخذ من جانب واحد ، كان من الطبيعي للجمعية التشريعية لدولة قبرص التركية المتحدة ، بوصفها المتحدث الشرعي الوحيد باسم الشعب القبرصي التركي ، أن ترد على هذا الاستفزاز الأخير من الجانب القبرصي اليوناني باتخاذ قرار من جانبها تؤكد فيه من جديد حق القبارصة الأتراك غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم ، ومن ثم تبين للقبارصة اليونانيين ، ربما للمرة الأخيرة ، ان القبارصة الأتراك لن يظلوا صامتين في مواجهة استمرار انتهاك أو اغتصاب حقوقهم السياسية والانسانية في الساحة الدولية وانكار ذات وجودهم في قبرص .

ومن السخف محاولة الربط — الذى يزعم السيد موسهوتاس في رسالته المذكورة أنه يقوم به — بين اتخاذ هذا القرار من جانب الجمعية التشريعية وبين سياسة تركيا ازاء قبرص ، وهي السياسة التي تقوم على أساس صون الاستقلال الوطني لقبرص بطائفتيها ، وحفظ السلم بين الطائفتين ، وحماية شعب قبرص التركي من العدوان اليوناني — وهي مهمة نجحت في تنفيذها منذ عام ١٩٧٤ — دون أى مساس بالشؤون الداخلية لدولة قبرص التركية المتحدة ، فضلا عن التدخل في اتخاذ أى قرارات من جانب الجمعية التشريعية للدولة التركية المتحدة ، وهي جمعية مستقلة تماما . ومن ثم فان السيد موسهوتاس باتهاماته التي لا أساس لها من الصحة ضد تركيا وبكلماته الطنانة عن " التقسيم " ، لا يمكن أن يكون ساعيا الا الى تمويه مسألة السياسة التوسعية العدوانية التي ظلت اليونان تنتهجها في قبرص لمدة ثلاثة عقود ومحاولاتهم ضم الجزيرة بأكملها الى اليونان .

ومن الناحية الأخرى فان زعم السيد موسهوتاس بأن الجمعية التشريعية القبرصية التركية ، بالقرار المذكور آنفا ، " تنتحل لنفسها الحق في أن تطبق ، بصورة منفصلة ، تقرير المصير في المناطق المحتلة " هو زعم سخيف بالمثل ويرمي الى تشويه الحقيقة الفعلية . والواقع ان الجانب القبرصي اليوناني هو الذى ينتحل لنفسه هذا الحق ، ويستغله على حساب القبارصة الأتراك منذ عام ١٩٦٣ ، كما اتضح أعلاه .

وان مجرد ادعاء السيد موسهوتاس و " حكومته " المزعومة احتكار حق تمثيل قبرص ، في الداخل وفي الخارج ، هو في حد ذاته أمر غير قانوني وغير أخلاقي وليس له أى أساس من الصحة على الاطلاق . وكما أشير أعلاه ، فان القرارات التي اتخذت من جانب واحد في المحافل الدولية في تغافل تام عن الحقائق المذكورة أعلاه ، وهي القرارات التي تمثل نفعية سياسية ومصالح بعض الفئات السياسية لا المبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة ، لا يمكن أن تقدم على أنها " الحكم الصادر عن المجتمع الدولي " ، على عكس ما يزعم السيد موسهوتاس فما هي الا نتاج عشرين عاما من انتهاك حق التمثيل المتكافئ للشعب القبرصي التركي من قبل الجانب القبرصي اليوناني ، الذى مازال يتخفى وراء قناع " حكومة قبرص " ، وينفذ ، من خلال استغلال هذا الحق المغتصب ، عدوانه القديم على القبارصة الأتراك في الساحة الدولية .

ومرة أخرى فان السيد موسيوتاس - من خلال ما قاله زعما عن " " المبدأ " التركي المتمثل في تقرير المصير المنفصل للطوائف والجماعات الاثنية " وما زعمه عن " الزيف الجوهرى ... وما ينشأ من اخطار عالمية النطاق " من جراء هذا المبدأ " - يكشف عن النهج المشوه تماما الذى يتخذه ازاء المشكلة القبرصية ، فالسيد موسيوتاس لا يمكنه أن ينزل الشعب القبرصي التركي ، وهو الشريك في تأسيس جمهورية قبرص وأحد الطرفين المتساويين في النزاع القبرصي ، الى مرتبة أقلية اثنيه " في " دولة قبرصية " لا وجود لها . وان مجرد فكرة أن الاتفاقات هي التي أنشأت الدولة قد رفضها الاسقف مكاريوس نفسه ، مباشرة بعد توقيع اتفاقات لندن وزيورخ التي تمخض عنها في عام ١٩٦٠ انشاء دولة قبرص ذات القوميتين . ويجب أن يقال هنا من جديد بكل تأكيد أن شعب قبرص التركي قد أقسم على الولاء لهذه الجمهورية ذات القوميتين ، بمؤسساتها ذات القوميتين ، بما في ذلك حكومتها ذات القوميتين ، لا للادارة القبرصية التركية الحالية التي لا تمثل الا الطائفة القبرصية اليونانية .

وان الشعب القبرصي التركي لعلى استعداد ، كما كان دائما ، لاعادة انشاء هذه الجمهورية ذات القوميتين في شكل جمهورية اتحادية ذات منطقتين ، وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الطائفتين على أعلى مستوى في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . أما ما اذا كانت عملية اعادة التأسيس هذه يمكن أن تحدث أم لا فهذا أمر يتوقف كلية على موقف الجانب القبرصي اليوناني وعلى استعداده لقبول الواقع والحقوق المتساوية للقبارصة الأتراك في الجزيرة .

واننا لنأمل بكل اخلاص أن تقوموا سعادتكم بابلاغ الزعماء القبرصيين اليونانيين على النحو الواجب بأن موقفهم الحالي يتعارض مع جميع الجهود المبذولة لتسوية المشكلة القبرصية على أساس مشاركة الشعبين القبرصيين التركي واليوناني ، فانهم اذا كانوا ينظرون حقا الى قبرص على النحو الذى صوره السيد موسيوتاس في رسالته ، فان ذلك سيشكل دليلا آخر على كون الجانب القبرصي اليوناني لا يحضر المحادثات الجارية بين الطائفتين الا لأسباب انتهازية .

ونحن نأمل كذلك أن تبينوا سعادتكم للقبارصة اليونانيين وللعالم أجمع ، أن الهدف من المحادثات الجارية بين الطائفتين هو ايجاد وسيلة لاعادة انشاء المشاركة في جمهورية مشتركة ذات قوميتين ، تلك المشاركة التي دمرها القبارصة اليونانيون في عام ١٩٦٣ ، بما منح الولاية للمعتدين القبارصة اليونانيين بفرض أنفسهم بوصفهم حكومة قبرص بقوة السلاح على القبارصة الأتراك .

وساكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٤١ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

وتفضلوا يا سيادة الأمين العام بقبول أسمى آيات الاحترام .

(الدكتور كنعان اتاكول)
وزير الخارجية والدفاع

- - - - -